LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

27 et 28/06/2015

الخارجية الأمريكية ترصد نقط المغرب السوداء في حقوق الإنسان

عبد الله أوسار

MO461A-3

وجهت الخارجية الأمريكية انتقادات لاذعة للحكومة المغربية في تقريرها السنوي حول ممارسات حقوق الإنسان في العالم برسم سنة 2014.

وركز التقرير، الصادر أول أمس الخميس، على عدة نقط ترصد مدى احترام حكومة بنكيران لحقوق الإنسان في مختلف المجالات بما في ذلك تطبيق مقتضيات الدستور التي تنص على منع التعذيب والمعاملة اللاإنسانية وتضمن حرية التعبير.

ذكر التقرير أن الدستور المغربي يمنع اللجوء إلى التعذيب والمعاملة والعقاب اللاإنسانيين، غير أن روايات ضد مصداقية، يقول التقرير، تتحدث عن تسجيل عمليات تعذيب وتعامل غير إنساني، عنيف ومهين في حق السجناء والمعتقلين، وهو نفس ما سبق أن أكده المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة، خوان مندیز، في أعقاب زيارته للمغرب سنة 2013، حيث قال إن المغرب يشهد تطورا في ثقافة حقوق الإنسان، غير أن هناك حالات تعذيب وسوء المعاملة.

وفي ما يتعلق بظروف الإيواء في السجون ومراكز الاعتقال، ذكر التقرير أن المغرب صرح شهر يونيو من العام الماضي بوجود 76 مؤسسة سجنية تأوي بين أسوارها حوالي 62 ألف و775 نزيلا. وينتج عن هذا الاكتظاظ تراجع كبير في شروط النظافة وجودة الطعام، كما أن الزنازن تجمع بين أشخاص مدانين وآخرين لم يصدر بعد في حقهم أي حكم. واستند التقرير الأمريكي إلى نتائج تقرير سبق أن أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي تحدث عن عدم توفير المؤسسات السجنية الرعاية الطبية اللازمة لنزلائها، ولا تستجيب لمتطلبات الموقوفين من ذوي الاحتياجات الخاصة.

ونبهت الخارجية الأمريكية إلى أنه في الوقت الذي ينص فيه القانون المغربي على الفصل بين النزلاء القاصرين والكبار، إلا أن هذا لا يتم احترامه في العديد من الحالات، حيث يكون قاصرون في سن 14 في زنازن مشتركة مع الكبار.

ويشير التقرير إلى أنه رغم التنصيص على منع الاعتقال التعسفي في الدستور المغربي، إلا أن الأجهزة التابعة لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة تتحدث عن عدم احترام السلطات الأمنية لهذه المقتضيات.

وعلى مستوى احترام الحريات الفردية وحرية التعبير والصحافة، يشير التقرير إلى أنه تم تسجيل عدة حالات توقيف لنشطاء ومؤيدين لحركة 20 فبراير بتهم مثيرة للشكوك ولا تندرج ضمن تهم تتعلق بحرية التعبير.

وفي ما يتعلق بحرية الصحافة، ذكرت الخارجية الأمريكية أن قانون مكافحة الإرهاب وقانون الصحافة يتضمنان مقتضيات تسمح للسلطات بسجن الصحافيين والناشرين وفرض عقوبات مادية عليهم، في حال مخالفتهم للقيود المفروضة والمتعلقة بالتشهير والسب والقذف، لذلك تعمد وسائل الإعلام، يقول التقرير، إلى التعامل "بحذر مع القضايا المثيرة للجدل وذات الحساسية الثقافية بما في ذلك قضايا الجيش والأمن الوطني"، مضيفا أن "السلطات تعرض الصحافيين للمضايقات بما في ذلك محاولة إفقادهم المصداقية من خلال إشاعات تتعلق بحياتهم الشخصية."

ورغم أن الحكومة نادرا ما تمارس رقابتها على الصحافة المحلية، يقول التقرير، إلا أنها تمارس ضغوطها من خلال المتابعات القضائية التي تتسبب في متاعب مالية للمؤسسات الصحفية، كما أن قانون الصحافة المعمول به حاليا يضع "تهديد الأمن العام" كواحد من المعايير لممارسة الرقابة.

وتتهم الخارجية الأمريكية الحكومة المغربية بالقيام بطريقة غير شفافة بتطبيق قوانين تفرض قيودا على حرية التعبير والصحافة على الإنترنت، وترى أنها تراقب المحادثات الخاصة على الإنترنت وتعمل على تجميع معطيات شخصية لمواطنين يعبرون بشكل سلمي عن آرائهم السياسية، الدينية والإيديولوجية.

03

عبد الله أوسار

وجهت الخارجية الأمريكية انتقادات لاذعة للحكومة المغربية في تقريرها السنوي حول ممارسات حقوق الإنسان في العالم برسم سنة 2014.

وركز التقرير، الصادر أول أمس الخميس، على عدة نقط ترصد مدى احترام حكومة بنكيران لحقوق الإنسان في مختلف المجالات بما في ذلك تطبيق مقتضيات الدستور التي تنص على منع التعذيب والمعاملة اللاإنسانية وتضمن حرية التعبير.

ذكر التقرير أن الدستور المغربي يمنع اللجوء إلى التعذيب والمعاملة والعقاب اللاإنسانيين، غير أن روايات ضد مصداقية، يقول التقرير، تتحدث عن تسجيل عمليات تعذيب وتعامل غير إنساني، عنيف ومهين في حق السجناء والمعتقلين، وهو نفس ما سبق أن أكده المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة، خوان مندیز، في أعقاب زيارته للمغرب سنة 2013، حيث قال إن المغرب يشهد تطورا في ثقافة حقوق الإنسان، غير أن هناك حالات تعذيب وسوء المعاملة.

وفي ما يتعلق بظروف الإيواء في السجون ومراكز الاعتقال، ذكر التقرير أن المغرب صرح شهر يونيو من العام الماضي بوجود 76 مؤسسة سجنية تأوي بين أسوارها حوالي 62 ألف و775 نزيلا. وينتج عن هذا الاكتظاظ تراجع كبير في شروط النظافة وجودة الطعام، كما أن الزنازن تجمع بين أشخاص مدانين وآخرين لم يصدر بعد في حقهم أي حكم. واستند التقرير الأمريكي إلى نتائج تقرير سبق أن أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي تحدث عن عدم توفير المؤسسات السجنية الرعاية الطبية اللازمة لنزلائها، ولا تستجيب لمتطلبات الموقوفين من ذوي الاحتياجات الخاصة.

ونبهت الخارجية الأمريكية إلى أنه في الوقت الذي ينص فيه القانون المغربي على الفصل بين النزلاء القاصرين والكبار، إلا أن هذا لا يتم احترامه في العديد من الحالات، حيث يكون قاصرون في سن 14 في زنازن مشتركة مع الكبار.

ويشير التقرير إلى أنه رغم التنصيص على منع الاعتقال التعسفي في الدستور المغربي، إلا أن الأجهزة التابعة لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة تتحدث عن عدم احترام السلطات الأمنية لهذه المقتضيات.

وعلى مستوى احترام الحريات الفردية وحرية التعبير والصحافة، يشير التقرير إلى أنه تم تسجيل عدة حالات توقيف لنشطاء ومؤيدين لحركة 20 فبراير بتهم مثيرة للشكوك ولا تندرج ضمن تهم تتعلق بحرية التعبير.

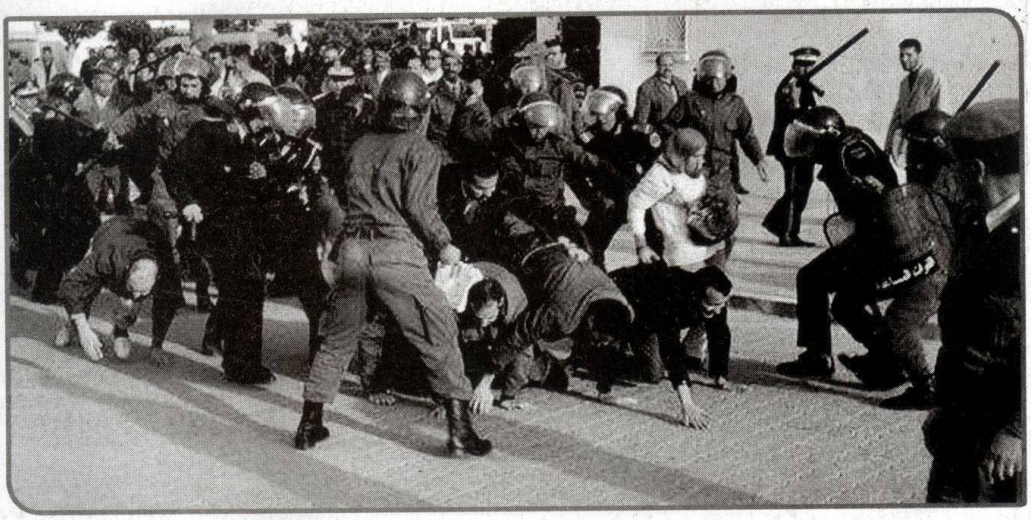

لحظة عنف في الشارع العام

اعتبرت في تقريرها الحقوقي السنوي أن الرقابة الذاتية والحكومية تخنق حرية الصحافة

الخارجية الأمريكية: حكومة بنكيران لا سلطة فعلية لها على الأجهزة الأمنية

17/14/A-2

الرباط
عبد الحق بلشكر

عادت الخارجية الأمريكية، أول أمس، إلى النقط السوداء في السجل الحقوقي بالمغرب في تقريرها حول حقوق الإنسان في العالم سنة 2014. ووصفت الخارجية الأمريكية النظام السياسي المغربي بأنه «ملكية دستورية تبقى فيها السلطة المطلقة بيد الملك محمد السادس»، مضيفة أن الملك «يرأس مجلس الوزراء، ويمكنه إقالة الوزراء، وحل البرلمان، والدعوة إلى انتخابات مبكرة أو الحكم بمراسيم». وترى أن «أكبر مشكل يتعلق باحترام حقوق الإنسان» في المغرب «يكمن في افتقار المواطنين إلى القدرة على تغيير المقتضيات الدستورية المتعلقة بشكل النظام الملكي، واستمرار الفساد في مختلف دواليب الإدارة، والتجاهل الكبير لقوات الأمن لسيادة القانون». ورغم تأكيده مصداقية انتخابات نونبر 2011 وتعيين الملك رئيس حكومة من حزب العدالة والتنمية، الذي فاز في الانتخابات، فإن التقرير أبرز أن «السلطة الحكومية فشلت إلى حد الآن في أن تكون لها مراقبة فعلية على القوات الأمنية».

وبخصوص حرية التعبير، سجل التقرير أن قانون الإرهاب وقانون الصحافة المغربيين يضمان أحكاما تسمح للحكومة بسجن وفرض غرامات مالية على الصحافيين والناشرين. واعتبر أن «الرقابة الذاتية والحكومية أصبحت تشكل قيودا على مواضيع حساسة، وعقبة خطيرة أمام تطوير صحافة حرة ومستقلة في المغرب».

التفاصيل ص 2

كما العادة خصصت الخارجية الأمريكية حيزا محترما للمغرب في تقريرها السنوي حول حقوق الإنسان بالعالم، ورصدت الكثير من الاختلالات في الحقل الحقوقي المغربي. هذه أهمها.

اعتبرت في تقريرها الحقوقي السنوي أن الرقابة الذاتية والحكومية تخنق حرية الصحافة

17/14/A-2

الخارجية الأمريكية: بنكيران لا سلطة فعلية له على الأجهزة الأمنية

فتح إحدى التظاهرات للمعطلين

الرباط ـ عبد الحق بلشكر

رصد التقرير الجديد للخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في العالم، الذي صدر أول أمس (الخميس)، جوانب مختلفة تهم تطور الوضع الحقوقي في المغرب، سواء تعلق الأمر بحرية الصحافة والرأي والتعبير، أو التعذيب، وسوء المعاملة، أو بالنظام الديمقراطي. التقرير الذي يغطي سنة 2014 وصف النظام السياسي في المغرب بأنه «ملكية دستورية تبقى فيها السلطة المطلقة بيد الملك محمد السادس»، مضيفا أن الملك «يرأس مجلس الوزراء، ويمكنه إقالة الوزراء، وحل البرلمان، والدعوة إلى انتخابات مبكرة أو الحكم بمراسيم».

وحسب التقرير، فإنه رغم تسجيل مصداقية انتخابات 2011 وتعيين الملك لرئيس حكومة من حزب العدالة والتنمية الذي فاز في الانتخابات، إلا أن «السلطة الحكومية فشلت إلى حد الآن في أن تكون لها مراقبة فعلية على القوات الأمنية». وترى الخارجية الأمريكية أن «أكبر مشكل يتعلق باحترام حقوق الإنسان» في المغرب «يكمن في افتقار المواطنين القدرة على تغيير المقتضيات الدستورية المتعلقة بشكل النظام الملكي، واستمرار الفساد في مختلف دواليب الإدارة، والتجاهل الكبير لقوات الأمن لسيادة القانون».

واستندت الخارجية الأمريكية لإعداد وثيقتها إلى تقارير هيئات حقوقية دولية، منها «فريق العمل حول الاعتقال التعسفي التابع للأمم المتحدة»، الذي رصد «ممارسة سوء المعاملة بشكل ممنهج خلال فترة الاعتقال». كما استند إلى تقرير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان سنة 2012 حول حالة السجون. أما بخصوص السلطة القضائية فيقول التقرير إنها تفتقد «الاستقلالية».

قيود وعقبات أمام حرية الصحافة

هذا، وسجل التقرير أن قانون الإرهاب وقانون الصحافة المغربيين يضمان أحكاما تسمح للحكومة بسجن وفرض غرامات مالية على الصحافيين والناشرين. واعتبر أن «الرقابة الذاتية والحكومية أصبحت تشكل قيودا على مواضيع حساسة وعقبات خطيرة أمام تطوير صحافة حرة ومستقلة في المغرب». وتوقف التقرير عند حالة توفيق بوعشرين مدير «أخبار اليوم»، الذي صدرت في حقه عقوبة مدة ستة أشهر مع وقف التنفيذ وغرامة مالية قدرها 10000 درهم بتهمة النصب في قضية عقارية. وسجل التقرير أن هذا الحكم صدر على الرغم من أن المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف سبق أن مررت بوعشرين في القضية نفسها، لكن أعيد فتحها.

كما أشار التقرير إلى حال علي أنوزلا الذي اتهم بـ«التحريض على الإرهاب» قبل أن تمنحه المحكمة السراح المؤقت بعد قضائه حوالي 40 يوما رهن الاعتقال.

ممارسة التعذيب

وبخصوص التعذيب وسوء المعاملة، استند التقرير إلى نتائج زيارة تمت في دجنبر 2013 لفريق العمل الأممي حول الاعتقال التعسفي إلى سجون سلا، طنجة، تطوان، الدار البيضاء والعيون. وأشارت الوثيقة الأمريكية إلى أن الفريق سجل أن «حالات التعذيب وسوء المعاملة تتعلق بمعتقلين في قضايا متصلة بالإرهاب أو جماعات إسلامية، أو داعمي استقلال الصحراء»، ووجه التقرير الاتهام على الخصوص إلى مديرية مراقبة التراب الوطني (الديستي).

كما استند التقرير الأمريكي إلى نتائج تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان لسنة 2012، حول التعذيب وسوء المعاملة في السجون، وسجل فيه أن موظفي السجون يضربون السجناء بالعصي ويعلقونهم بالأصفاد، ويضربونهم على باطن أقدامهم، ويقومون بركلهم، وإجبارهم على خلع ملابسهم أمام سجناء آخرين.

وسجل التقرير غياب متابعات أو تحقيقات بشأن المتورطين في التعذيب، واستنادا إلى الحكومة، فإن أربع حالات تم تقديمها للعدالة، «لكنها لم تقدم أمثلة محددة». مقابل ذلك، لاحظ التقرير أنه تمت متابعة حالتين بسبب اتهامهما بادعاء تعرضهما للتعذيب، الحالة الأولى هي لأساسة حسني، عضو الجمعية المغربية لحقوق الإنسان الذي حكم عليه بثلاث سنوات سجنا وأداء تعويض للشرطة بتهمة التبليغ الكاذب بحصول تعذيب، والحالة الثانية لوفاء شرف، وهي حقوقية حكم عليها بستتين سجنا، لكن مع ذلك سجل التقرير وجود تقدم في محاربة التعذيب، حيث سجل حالة إلغاء محكمة الاستئناف في أكادير لحكم في غشت الماضي بناء على تقرير خبرة طبية أظهر ممارسة تعذيب.

مجلس اليزمي يستثني الصحراء من جبر الضرر الجماعي

التقرير الأمريكي نفى عن الحكومة تورطها في المس التعسفي بالحق في الحياة عن طريق القتل خارج القانون، لكنه يشير إلى أن فريق العمل التابع للأمم المتحدة حول الاعتقال التعسفي، تلقى اتهامات بشأن استمرار حالات الاختفاء القسري، من مصادر ذات مصداقية، لكن في المقابل يقول التقرير «لم يقدم أي مثال على هذه الإحالات».

في هذا الإطار تحدث التقرير عن جهود المجلس الوطني لحقوق الإنسان لحل الملفات العالقة للاختفاء القسري ما بين 1970 و1980، وكذا دوره في منح التعويضات والرعاية الصحية للضحايا، مثلا في سنة 2012 أدت الحكومة 43 مليون درهم لـ345 مستفيدا، ولاحظ التقرير أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان وجه انتقاداته إلى مشاريع جبر الضرر الجماعي بدعم وتقوية قدرات النساء، والأنشطة المدرة للدخل، والحفاظ على البيئة، لكن حسب التقرير، فإن هذه المشاريع تشمل 13 إقليما ليس ضمنها المناطق الصحراوية.

> «أكبر مشكل يكمن في افتقاد المواطنين القدرة على تغيير المقتضيات الدستورية المتعلقة بشكل النظام الملكي»

عنف الشرطة المفرط

توقف التقرير عند العنف الذي تمارسه الشرطة لفض المظاهرات السلمية، مما يخلف إصابات في صفوف النشطاء.

فخلال السنة التي غطاها التقرير تم تسجيل عدة حالات استعمال مفرط للقوة من طرف قوات الأمن ضد المظاهرات السلمية، خاصة تلك المنظمة من طرف نشطاء حركة 20 فبراير ومجموعات المعطلين. وذكر التقرير بما وقع في 6 أبريل 2014 في مسيرة للعمال، حيث استعملت قوات الأمن العنف ضد العمال والمعطلين خريجي الجامعات ونشطاء حركة 20 فبراير. وأوقفت السلطات 11 منهم واتهمتهم بممارسة العنف ضد رجال السلطة، وتنظيم مسيرة غير مرخص لها.

التقرير تحدث، أيضا، عن استمرار الإفلات من العقاب بخصوص التهم التي توجه لقوات الأمن باستغلال النفوذ والفساد، حيث سجل غياب آليات للتحقيق ومعاقبة هؤلاء، وذكر حالة تحقيق في صفوف 24 عنصرا من قوات الأمن في الدار البيضاء، حيث تم خيارهم بين الاستقالة أو المحاكمة، فاختاروا الاستقالة.

Conseil national des droits de l'Homme

Driss El Yazami à Brasilia

La question migratoire et la justice transitionnelle au centre d'une série d'entretiens

12303/4

Les moyens de promouvoir la coopération Sud-Sud en matière de migration et de justice transitionnelle ont été au centre d'une série d'entretiens, jeudi à Brasilia, du Président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), Driss El Yazami, avec plusieurs responsables brésiliens.

Lors d'une rencontre avec des responsables du département des étrangers du ministère de la justice, M. El Yazami a présenté les grandes lignes de la politique migratoire du Royaume, de même qu'il a eu un aperçu sur la situation migratoire au Brésil, qui, tout comme le Maroc, est un pays d'immigration avec plus de trois millions de Brésiliens à l'étranger.

L'entretien a également permis d'évoquer les derniers développements législatifs autour de la question migratoire au Brésil, à la lumière de l'introduction d'une nouvelle loi sur le sujet auprès du Parlement brésilien en vue de son adoption, a-t-il déclaré à la MAP, à l'issue de cette rencontre .

S'agissant des pistes de coopération entre les deux pays, M. El Yazami a relevé que les deux parties comptent «développer un programme d'échange avec l'Observatoire national de l'immigration brésilien», dans l'optique de renforcer les échanges entre les chercheurs Marocains et Brésiliens.

«Il existe déjà plusieurs partenariats sur la question entre les chercheurs marocains et ceux du nord et je pense qu'il y a également nécessité de développer des partenariats similaires entre les chercheurs du sud et le Maroc», a-t-il dit, en estimant que le Maroc, le Brésil et l'Argentine sont parmi «les rares pays qui essaient de développer une politique migratoire conforme aux droits de l'Homme en termes d'accueil et d'intégration».

Les flux migratoires sont passés au sud, d'où la nécessité, selon lui, pour les pays de cette région de développer des échanges et d'apprendre l'un de l'autre.

M. El Yazami s'est également entretenu avec M. Cristoval Buarque, sénateur et ancien ministre de l'éducation sous le président Lula, des moyens de développer un réseau international de parlementaires pour les droits des migrants.

Cette question sera d'ailleurs évoquée en détail lors de la prochaine visite du sénateur Brésilien en juillet, a fait savoir M. El Yazami.

Le président du CNDH a également rencontré l'ancien secrétaire exécutif du comité national pour la vérité, le diplomate André Seboia.

Lors de cette rencontre, les deux parties ont examiné la possibilité d'organiser une rencontre en septembre ou en octobre au Maroc, laquelle sera consacrée à la présentation du rapport de la commission nationale de vérité brésilienne, qui vient d'achever son document.

Cette initiative s'inscrit dans la droite file de la volonté du Maroc de multiplier les échanges avec les expériences latino-américaines dans le domaine de la justice transitionnelle, a relevé M. El Yazami, qui a entamé, mercredi, une visite de plusieurs jours au géant sud-américain, consacrée à l'évaluation du bilan de la deuxième édition du Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH), tenu en novembre dernier à Marrakech.

Réparation communautaire

Le Département d'Etat salue es efforts du CNDH

12302/14

Le Département d'Etat US a souligné, jeudi dans son rapport sur les droits de l'Homme dans le monde au titre de l'année 2014, les efforts du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) en matière de réparation communautaire, précisant que le CNDH a soutenu, durant cette période, pas moins de 117 projets liés notamment à l'autonomisation des femmes, à la génération des revenus et à la préservation de l'environnement.

Le document rendu public à Washington relève, dans ce contexte, que le CNDH continue d'être «le vecteur à travers lequel les citoyens expriment leurs doléances», en rappelant les propos du rapporteur spécial du Conseil des droits de l'Homme de l'Onu, Juan Mendez, qui avait salué «le développement et l'émergence d'une culture des droits de l'Homme au Maroc».

Le rapport est revenu aussi sur les efforts déployés par la Fondation Mohammed VI pour la réinsertion des détenus qui a mis en place des programmes de formation en matière professionnelle d'éducation au profit des jeunes détenus dont la durée d'incarcération s'approche de son terme, ajoutant que l'action de la Fondation a touché pas moins de 17.991 détenus et que cette dernière a aussi mis en place des programmes de réinsertion et de soutien post-incarcération.

Dans un autre registre, le rapport met en avant les efforts déployés par le gouvernement dans le but d'améliorer le statut de la femme dans le milieu du travail notamment à travers la nouvelle Constitution qui prévoit la création d'une autorité pour la parité genre et la lutte contre toute forme de discrimination, une instance, poursuit-on, développée conjointement par le parlement et le CNDH.

Le document rappelle, à ce propos, que l'article 19 de la Constitution prévoit aussi un statut égal des femmes dans les domaines civique, politique, économique, des relations sociales, culturelles et en matière environnementale, le Maroc faisant partie du Partenariat pour des Avenirs égaux (Equal Futures Partnership), une initiative multilatérale qui encourage l'autonomisation des femmes économiquement et politiquement.

Par ailleurs, le rapport du Département d'Etat sur les droits de l'homme dans le monde au titre de l'année 2014 souligne que les Marocains de confession juive vivent dans la paix et la sécurité.

Travail domestique: le CNDH préconise à Genève un âge minimum de 18 ans

176918

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a réitéré son appel, à Genève, à fixer à 18 ans l'âge minimum des travailleurs domestiques dont une grande partie sont des jeunes filles. "La majorité écrasante de ces travailleurs sont des filles issues de milieux pauvres et sont victimes de déperdition scolaire et des réseaux d'intermédiaires", a déclaré Mme Rabia Naciri, membre du CNDH, devant le Conseil des droits de l'Homme.

S'exprimant lors d'un débat à l'occasion de la Journée annuelle de discussion sur les droits des femmes, Mme Naciri a souligné que la nature et les conditions dans lesquelles s'exerce le travail domestique sont susceptibles de nuire à la santé, à la sécurité ou à la moralité de l'enfant.

Le conseil, a-t-elle dit, accorde une attention particulière au cadre juridique de la lutte contre la violence faite aux femmes, compte tenu de "l'ampleur de sa propagation en tant que forme de discrimination en soi".

Citant l'enquête nationale sur la prévalence de ce phénomène, la représentante du CNDH a indiqué que le milieu conjugal demeure le principal foyer de violence à l'égard des femmes avec un taux de prévalence de 55 pc, et que le taux de prévalence de la violence psychologique et morale s'élève à 48 pc.

Pour ce qui est du cadre juridique en la matière, l'institution nationale avait publié un mémorandum définissant le cadre normatif à adopter dans l'élaboration d'une loi y afférente, tout en prévoyant des mesures spécifiques de protection, de pénalisation et de réparation des préjudices subis par les victimes.

Mme Naciri a expliqué que le cadre en question s'étend à d'autres mesures de nature préventive en lien avec le rôle de l'éducation dans le changement des mentalités ainsi qu'à la place des médias dans la lutte contre les stéréotypes à

l'égard des femmes.

Elle a dans ce sens rappelé que le CNDH recommande au gouvernement d'adhérer à la convention du Conseil de l'Europe sur la prévention et la lutte contre la violence faite aux femmes et la violence domestique, adoptée en mai 2011.

Le Conseil national des droits de l'Homme avait pris part, mardi dernier, au débat annuel du conseil des droits de l'Homme sur les moyens de garantir l'exercice du droit à l'éducation par toutes les filles sur un pied d'égalité.

A cette occasion, la délégation du conseil a plaidé pour des mesures d'accompagnement des filles dans leur parcours scolaire et pour l'ancrage de l'approche genre auprès de tous les acteurs concernés.(MAP).

Le rapport sur l'égalité des genres, prévu pour septembre

17691/15

Selon le président du Conseil, Driss El Yazami, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) devra dévoiler début septembre un rapport qui dressera l'état des lieux de l'égalité des genres au Maroc.

Ce rapport déclinera les avancées remarquables enregistrées par le Maroc et l'agenda actuel relatif à l'égalité homme-femme et aux droits de la femme, a indiqué M. El Yazami à l'ouverture d'une rencontre sur "la femme et le changement social", organisée par la Bibliothèque nationale du Royaume du Maroc (BNRM) en partenariat avec la Fondation Jardin Majorelle.

La question des droits des femmes et l'égalité des genres constitue un sujet fondamental déterminant l'avenir démocratique et le processus de développement du pays, en ce sens, que l'indicateur de développement de la société est fonction du progrès ou du recul de la question de l'égalité entre les sexes.

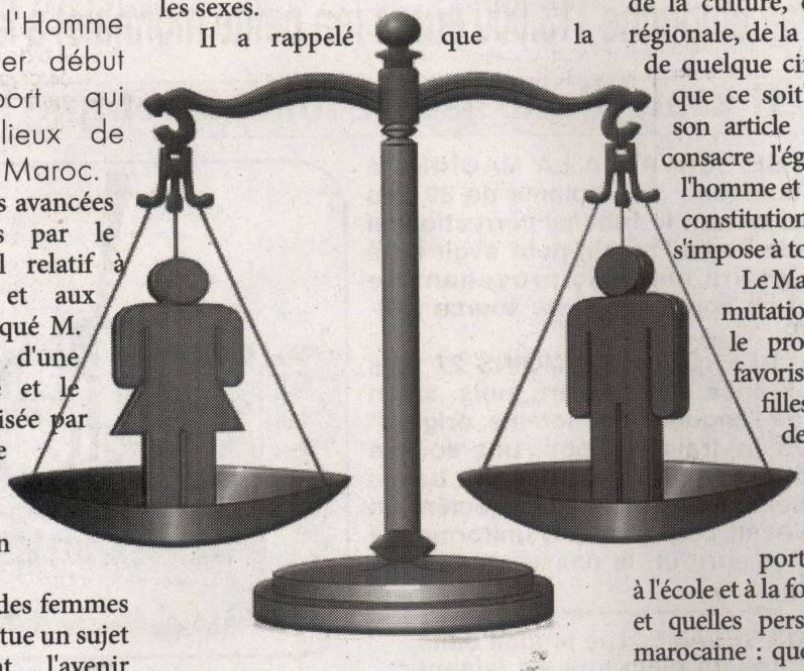

Il a rappelé que la Constitution de 2011 stipule dans son préambule que le Royaume du Maroc s'engage à "bannir et combattre toute discrimination à l'encontre de quiconque, en raison du sexe, de la couleur, des croyances, de la culture, de l'origine sociale ou régionale, de la langue, du handicap ou de quelque circonstance personnelle que ce soit". Et d'ajouter que dans son article 19, la loi fondamentale consacre l'égalité et la parité entre l'homme et la femme, deux principes constitutionnels dont l'application s'impose à tous les niveaux.

Le Maroc a connu de profondes mutations, a-t-il dit, notant que le processus démocratique a favorisé la scolarisation des filles, l'éducation et l'accès des femmes au marché du travail.

Cette rencontre a abordé des thèmes portant sur "l'accès des filles à l'école et à la formation : quels obstacles et quelles perspectives ?", "la femme marocaine : quelle intégration et quelle participation dans les dynamiques sociales, économiques et culturelles ?" et "la femme et les défis politiques et institutionnels au Maroc".